مشكورة هي الدول الصناعية العظمى الثماني التي زادت مساعدتها للدول الفقيرة ، لتصل إلى خمسين مليار دولار ، وتقوم في الوقت نفسه بإلغاء جزء كبير من هذه الديون المتراكمة على الدول الفقيرة ، كما أُعلن في قمة اسكتلندا (تموز ٢٠٠٥). وهذا يُعدُّ في حد ذاته حدثاً كبيراً ، ولكن لا ينبغي لنا أن ننخدع بالشهامة الظاهرية لهذا الإجراء. ذلك أن قدراً كبيراً من تلك الديون ، ما كانت الدول الفقيرة قادرة على سداده على أية حال ، بعدما أصبحت هذه الديون في حسابات وجيوب الديكتاتوريين من حكام الدول الفقيرة. فمن الثابت تاريخياً أن قدراً كبيراً من المعونات الأجنبية للدول الفقيرة ، لم يكن يُقَدَم لتعزيز النمو ، بل لشراء الصداقات ، وعلى نحو خاص في أثناء الحرب الباردة ، كما قال جوزيف ستيجليتز الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد ، والنائب الأول السابق لرئيس البنك الدولي في مقاله (نهاية بداية القضاء على الفقر) في نشرة "المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب" في ١٤/ ٧/ ٢٠٠٤.

وبـــــاء الديكتاتوريات يلتهـــــم المليارات

شاكر النابلسي

أين ذهبت كل هذه المليارات التي قدمها العالم الحر للدول الفقيرة في السابق؟ وما مصير هذه المليارات الخمسين التي ستملأ خزائن الحكام الديكتاتوريين في الدول الفقيرة؟ ولماذا لا يعاد النظر في كيفية دفع هذه المليارات، حتى تكفل الدول المتبرعة وصول هذه المليارات إلى بطون الشعوب وليس إلى جيوب وحسابات الحكام الديكتاتوريين في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي؟ ولماذا لا تكون هذه المليارات على شكل مشروعات زراعية وصناعية وصحية وتعليمية ولبناء البُنية التحتية للشعوب الفقيرة، تقوم بتنفيذها شركات من الدول المانحة، موصوفة بالنزاهة والشفافية والصدقية في التنفيذ، وعدم دفع رشاوى وعمولات و(خوات) للأجهزة الحاكمة الديكتاتورية السارقة والناهبة والمفسدة؟

ألم تسأل دول العالم المانحة هذه المليارات من الدولارات، أين ذهبت المليارات السابقة التي قدمتها في السنوات السابقة إلى الدول الفقيرة؟

أيها الكرماء: لا تدفعوا نقداً

لقد تساءلت الدول المانحة هذه الأسئلة، بعد أن سرق السارقون، ونهب الناهبون. وأدركت أخيراً ضرورة إصلاح حكومات الدول الفقيرة، وربط التبرعات بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية. وأنه "لا أحد يريد أن يعطي نقوداً إلى دول فاسدة، حيث الرؤساء يسرقون النقود، ويضعونها في جيوبهم وحساباتهم"، كما قال بوش صراحة في اجتماع قمة الثماني G8 في اسكتلندا. إن الحكمة والرُشد، يقتضيان أن لا تدفع الدول الغنية المتبرعة بهذه المليارات للدول الفقيرة نقداً، أو تضع هذه المليارات في حسابها في البنوك، لأن لا حسابات للشعوب في البنوك. فالدول هي الحكام وليست الشعوب. وميزانيات الدول هي ميزانيات الحكام. ولا فصل بين المال العام والمال الخاص. فكله مال الحكام، ولا مال للشعوب.

لكي لا يسطو اللصوص على المليارات

إذا أرادت الدول المانحة أن ترى أثر نعمتها في الدول الفقيرة، فعليها أن تقدم لهم مشاريع تنموية، لا نقوداً. عليها أن تُرسل لهم شركات المقاولات، لتبني لهم مدارس ومعاهد وجامعات. فالحكام الديكتاتوريون، لا يستطيعون سرقة حجارة المدارس والمعاهد والجامعات، وأبوابها، وفصولها، ومختبراتها، ومكتبتها، وأقلامها، ودفاترها. عليها أن تُرسل لهم شركات المقاولات لتبني لهم المستشفيات والمصحات والعيادات المتخصصة، وترسل لهم الأدوية. فالحكام الديكتاتوريون لا يستطيعون سرقة أسرة هذه المستشفيات، وعياداتها، وأدويتها، وغرف عملياتها، و (جاكتات) أطبائها، وسماعاتهم، ولباس رأس ممرضاتها. عليها أن تبني لهم الجسور، وتمد لهم الطرقات، بواسطة شركات المقاولات، فالحكام الديكتاتوريون لا يستطيعون سرقة الجسور والطرقات، وبيعها في سوق الخردة.

عليها أن تقضي على الأمية، وتبني المكتبات، وتنشر الكتب والصحف الحرة والديمقراطية، لكي تُعلِّم الناس ألف باء الحرية، وألف باء الديمقراطية، وألف باء الحداثة، وتبعدهم عن التعليم الديني الظلامي الذي يُفقِّس الإرهابيين كل يوم، كما يُفقِّس البعوض يرقاته الهائلة العدد. عليها أن تختار من شركات المقاولات ما عرف بالنزاهة وعدم الرضوخ لاكراهات الحكام وأركان الأنظمة (أهل الزمان) الذين يتقاضون الرشاوى والعمولات و(الخوات). وأن تضع كل شركة تدفع فلساً أحمر لأية جهة حكومية أو رسمية في القائمة السوداء، ويتم التشهير بها، وبمن قبض وصرف.

آمال الخبراء الخائبة

بهذه الخطوات سوف ترى الدولة المانحة للهبات بمليارات الدولارات، أثر نعمتها في الشعوب الفقيرة. لذا، فأنا أعارض شطب ديون الدول الفقيرة ما لم تتم اصلاحات سياسية تقتلع الديكتاتورية والحكام اللصوص من هذه البلدان. لأن شطب هذه الديون يعني أن تصبح الأموال المسروقة التي في جيوب الحكام الديكتاتوريين حلالاً زلالاً على الحكام الديكتاتوريين، وتسمح لهم بسرقة المزيد من هذه الأموال القادمة في المستقبل. كما إن تدفق هذه الأموال على الدول الفقيرة يشجع الطامعين بالحكم من اللصوص على الخروج من ثكنات الجيش واعتلاء سدة الحكم، لا حباً في السلطة وأخطارها، ولكن حباً بأموال السلطة ونعيمها.

فهل تريد الدول الغنية المانحة أن تشجع الحكام الديكتاتوريين على مزيد من النهب والسرقة، لكي تشتري سكوت الحكام، ولكي تمرر مخططات الاستعمار، كما يقول لنا الأصوليون من الدينيين والقوميين؟ وماذا فعلت الدول الفقيرة بكل هذه الأموال التي سبق ان قدمتها الدول الغنية المانحة؟

أما أن يرى الخبراء أن الدعم سيكون مفيداً اذا توفرت الخطط والادارات المناسبة ومشاركة المواطن في صياغة المشروعات الانمائية، واذا توافرت أيضا شروط انفتاح أسواق الشمال والبلدان الغنية أمام منتجات البلدان الفقيرة، خصوصا تلك التي تكتسب المزية التنافسية العالية مثل المنتجات الزراعية والصناعات التحويلية.. كل هذه الخطط لضمان وصول الأموال إلى منافع الشعوب الفقيرة من صنع خيال الخبراء، الذين لا يدركون عتو وطغيان الحكام الديكتاتوريين للدول الفقيرة.

الجوع والموت برغم المليارات

لقد أُطيح بالحكام الديكتاتوريين في بلدانهم بالطرد أو بالموت أو بالاغتيالات، وقد سرقوا كل الهبات والمنح والأموال التي قدمت لدولهم، وأودعوها في حساباتهم في مصارف سويسرا. ولو كان لهذه المصارف أو لهذه الحسابات ألسنة تتكلم، لسمعنا ما يشيب له الولدان!

نسوق مثالاً واحداً، يكفي ويعفي ويوفي. فقد أصدرت المحكمة العليا في سويسرا أمراً الى البنوك السويسرية باعادة ٤٥٨ مليون دولار، مودعة في حساب ديكتاتور نيجيريا السابق ساني أباتشي، الذي مات من تأثير منشط "الفياجرا"، وكانت حكومة نيجيريا المنتخبة قد تقدمت بطلب للبنوك السويسرية والأوروبية للحجز على حسابات الحكام العسكريين واعادتها إلى الخزينة النيجيرية، لتمويل الخدمات الصحية والتعليم والبنية التحتية.

يذكر بعض الخبراء قال طبقاً لتقارير إعلامية، نُشرت عشية قمة الدول الصناعية (تموز ٢٠٠٥) أن ودائع أثرياء القارة الافريقية في الخارج، تصل إلى نسبة ٤٠ ٪ من ممتلكاتهم. لذلك، فإن الشكوك تطول أيضا قدرة البلدان المعنية على الافادة من الدعم الخارجي وبعضها يعتمد أساساً على المعونات الخارجية طوال عقود. ولا يزال بعضها الآخر يحتاج إلى المساعدة، لكنه يفتقد القدرة على استيعاب المعونات الخارجية، ولا يمتلك كفاءات وضع برامج الانماء المطلوبة. ولاحظ مراقبون، أن مستوى دخل الفرد في بلدان الساحل الأفريقي (جنوب الصحراء)، تراجع إلى دون ما كانت عليه في الستينيات، برغم عودة شبكات التلفزيون العربية إلى الضغط في الأيام التي سبقت قمة الأغنياء في اسكتلندا (يوليو ٢٠٠٥)، ببثها تقارير ومشاهد، تصور اتساع مساحات الفقر والمجاعة في الدول الفقيرة. كما يرى مراقبون، ومنهم رئيس "برنامج الألفية" في الأمم المتحدة، جيفري ساشسن، أن بلدان المنطقة المدارية، تعاني انتشار الأوبئة، اذ تحصد الملاريا ٨٥٪ (٢و١ مليون نسمة) من اجمالي ضحايا الوباء، ويموت فيها ٧٥؟ (٣و١ مليون) من إجمالي الذين يغادرون الحياة من جراء مرض فقدان المناعة (الايدز).

حكام العرب الفقراء أكثر الحكام فساداً

نشر البنك الدولي في الآونة الأخيرة تقارير تبين لنا أن أكثر حكام الدول الفقيرة لصوصية هم حكام الدول العربية الفقيرة. وأن الدول العربية المحتاجة إلى المساعدات هي أكثر الدول فساداً وتسيباً مالياً. ومن هنا فقد ابتعد المستثمرون عن الاستثمار في البلاد العربية إلا ما ندر، وما ضاق، وما تهور، وما جَهِل!

ويقول مايكل كلاين نائب رئيس البنك الدولي ورئيس الاقتصاديين بمؤسسة التمويل الدولية "إن الدول الفقيرة التي تحتاج بشدة إلى المشروعات الجديدة وزيادة العمالة تزداد تخلفاً عن الدول التي قامت بتبسيط الإجراءات التي تساعد على خلق أطر أكثر ملاءمة للاستثمار." والسبب بكل بساطة هو انتشار الفساد والرشاوى و (الخوات) والعمولات.. الخ.

وجاء في بعض هذه التقارير، إن أفضل (٢٠) دولة اقتصادية بالنسبة للتعامل التجاري والاستثماري هي: نيوزيلندا، والولايات المتحدة، وسنغافورة، وهونغ كونغ، والصين، واستراليا، والنرويج، والمملكة المتحدة، وكندا، والسويد، واليابان، وسويسرا، والدنمارك، وهولندا، وفنلندا، وايرلندا، وبلجيكا، وليتوانيا، وسلوفاكيا، وبوتسوانا، وتايلاند .ويلاحظ أن لا دولة عربية بين هذه الدول. وهذا عائد إلى مدى استشراء الفساد والتسيب الإداري وانتشار الرشاوى و(الخوات) وتقاضي العمولات الباهظة من المستثمرين الأجانب. ومازلنا نبكي ونشكو الفقر، ولم نعلم أن كل ما يصيبنا هو من صنع أيدينا، ومن أنفسنا، حتى فقرنا وتعاستنا.

معانـــاة اللاجئيـــن العراقييـــن في المهـــاجر

الاردن ولبنـــــان

حسين علاوي

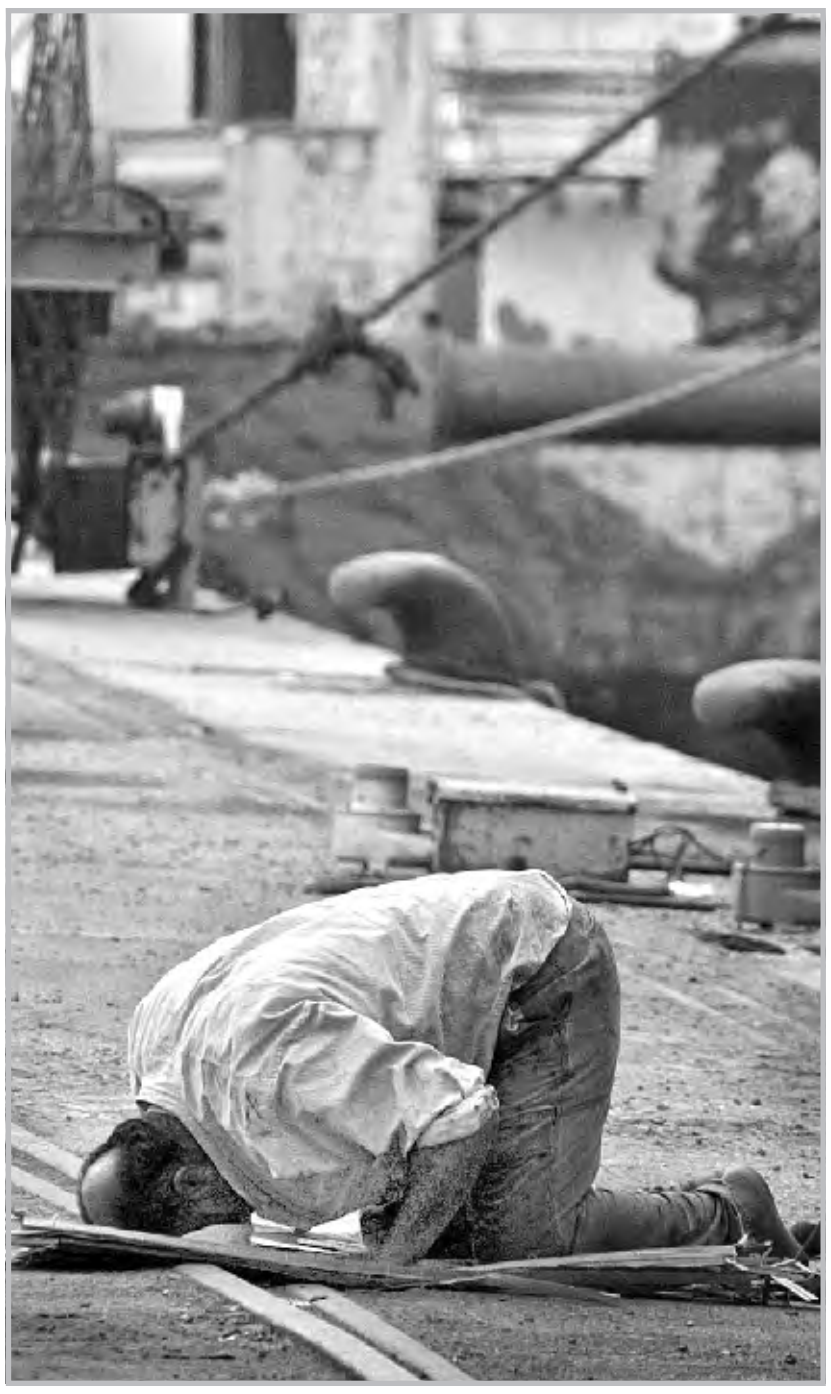

(بعد ان وصلت الى طريبيل، لم يسلم شيء من ايديهم، لقد اخذوا نصف حاجاتي التي اعيل بها اطفالي الخمسة!

وما نحصل عليه هنا برغم المهانة والذل تبتلعه جيوب التجار)!

وفي كل لحظة تتعالى الصرخات: بلدية، امانة، شرطة، حيث العراقيون في عمان ليسوا بمنأى عن ملاحقة امانة عمان التي تصادر حاجياتهم وبضاعتهم وتمنعهم من النوم في الحدائق العامة والطرقات.

اضافة الى هذه الظروف التي يعيشها العراقيون في عمان، هناك جولات لأزلام النظام وبالتعاون مع الأجهزة الامنية الاردنية. يمسكون العراقيين ويصادرون جوازاتهم وبالتالي هناك العودة القسرية الى العراق. فالحكومة الاردنية كانت لا تتعاون أسوة بباقي الدول بقانون الاقامة والعمل والهجرة.

كانت اوضاع العراقيين في الاردن تتأثر بأجواء العلاقات بين الاردن ونظام الحكم في العراق، ودائما ما يستخدم العراقي المهاجر في الاردن لمساومات سياسية. ففي ١٩٩٦/٤/١ ولقسوة المعاملة التي تلقاها العراقيون من عدة جهات امنية اردنية، نشرت وسائل الاعلام الاردنية خبراً عن قيام أحد العراقيين بشنق نفسه مع زوجته وابنه البالغ من العمر (٧) سنوات في منطقة جبل الجوخة.

ويعيش العراقيون في الاردن محنة السكن إذ يقطن قسم منهم في غرف صغيرة مع فقدان مستلزمات المياه الصحية والاجتماعية والتعليمية. كما ان اصحاب الفنادق لايسمحون للعراقي بالاقامة اكثر من ستة اشهر والا يرحل او تفرض عليه غرامة دينار واحد عن كل يوم تأخير.

وبسبب ازدياد هجرة العراقيين الى الاردن، وسوء الاوضاع الاقتصادية يضطر العراقيون الى قبول اعمال لا تناسب كفاءاتهم في مقابل اجر لا يتجاوز الدينارين وهو أجر زهيد لا يفي بمتطلبات الحياة اليومية، فضلا عن تهديد الذين يفترشون الأرصفة لبيع بعض الحاجات البسيطة بالترحيل او التوقيف او دفع الاتاوة، كما يهدد بعضهم بإعادته الى العراق.

في ١٩٩٦/٣/٢٥ اتخذت الحكومة الاردنية قرارا بجمع العراقيين الذين انتهت مدة اقامتهم في الاردن او الذين لا يستطيعون دفع غرامة التأخير والبالغة دينارا اردنيا واحداً عن كل يوم، في منطقة (الازرق) التي تبعد عن عمان نحو (١٠٠)كيلو متر على طريق عمان - بغداد.

وقد اصبح امام العراقيين في الاردن خياران لاثالث لهما وهما اما العودة الى العراق وملاقاة مصيرهم المحتوم بالسجن او الاعدام، واما العيش في مخيم الاعتقال.

وفي ١٩٩٦/٦/١١ اعلنت اكثر من ٣٠ عائلة عراقية اعتصامها في مكتب الامم المتحدة، بعد ان رفض المكتب طلبات كثيرة للعراقيين الذين جلبوا معهم مايثبت انهم لاجئون سياسيون، كما انهم عرضوا اثار التعذيب التي تعرضوا لها على ايدي ازلام النظام. وقد استدعى احد موظفي مكتب الامم المتحدة الجهات الامنية الاردنية التي طالبت المعتصمين بانهاء الاعتصام والخروج من المكتب.

وفي ١٩٩٦/٧/١٧ اعلن وزير الداخلية الاردني (عوض خليفات) في بيان اصدره ان هناك مدة شهر يمكن للعراقيين الافادة منها في اعفائهم من الغرامات، شرط ان يغادروا الاردن. وقال ان هناك اعدادا كبيرة من العراقيين يعيشون في الاردن ولا يدفعون الاقامة وهي (١,٥) دولار في اليوم الواحد، وان هناك مبالغ طائلة تحرم منها خزينة الدولة بسبب التهرب من دفع تلك الرسوم، مما جعل حالتي القلق والارتباك تسودان اوساط العراقيين.

وفي عام ١٩٩٧ كان نحو (٣٠٠) الف عراقي موجودين على الاراضي الاردنية بين مقيمين بصورة رسمية ويحملون بطاقات اقامة سنوية، ومقيمين بصورة مؤقتة مدة ستة اشهر.

وان اكثر من نصف عدد العراقيين في الاردن لايحملون بطاقات اقامة رسمية، وان من بين هؤلاء العراقيين نسبة كبيرة من المثقفين واساتذة الجامعات والاطباء والمهندسين وحملة الشهادات العليا واصحاب الكفاءات العلمية، وان غالبية العراقيين يعملون في القطاع الخاص.

كان لجؤوهم في بداية الامر الى اوطان اخوانهم وابناء عمومتهم معتقدين انها اوطانهم فكان وقع المفاجأة عليهم قاسيا، فمنهم من فتح الباب لاستقبالهم بصفة سائحين ولفترة محددة(وهم يعلمون انه لامجال للسياحة بالنسبة للعراقيين فهم نسوها منذ زمن بعيد)، على ان يغادروها بعد انتهاء مدة اقامتهم والويل لمن يتجاوزها، اما من يعثر عليه وهو يعمل لكي يوفر له ولعائلته قوت يومهم فهو بحكم المجرم الذي يجب ايداعه السجن!! وهذا ما حصل للكثير من العراقيين في الاردن لنجد السجون تعج بهم، اصبح المهندس والاستاذ والطبيب جنبا الى جنب مع المجرمين والقتلة ينقلون من سجن الى اخر مكبلين وليت الأمر توقف عند هذا الحد ولكن المؤلم هو مايتعرضون له من ضرب وكلام بذيء من قبل سجانيهم وكأن مخالب النظام العراقي قد طالتهم.

في ٢٠٠١/١/٧ قامت السلطات في الاردن بتشكيل فرق من وزارة العمل وقوات الامن وتنفيذ حملات تفتيشية واسعة النطاق على المواقع التي يعمل فيها العراقيون ومناطق سكناهم للتأكد من تصويب اوضاعهم وحصولهم على تراخيص عمل قانونية. وبرغم ان غالبيتهم هاربين من جحيم النظام ومضايقاته، الا ان الإجراءات كانت غير انسانية ومخالفة لنفس الانظمة الاردنية المطبقة بحق المواطنين العرب من جنسيات اخرى غير عراقية.

لبنان

كان الشعب العراقي من اوائل الشعوب العربية التي تسافر وتتاجر، وتقضي الصيف في لبنان. وترك الاباء والاجداد تراثا من الكرامة والاخلاق الحميدة التي يذكرها اللبنانيون بالمحبة والاحترام الا ان العراقيين في لبنان ومنذ التسعينيات تعرضوا إلى المطاردة والسجن والاختفاء في مداخل الابنية وعلى سطوح المنازل، وراحوا ينامون قرب الروشة متوسدين متاعهم البسيط. ومتحملين حرارة الصيف وبرودة الشتاء.

ويعتبر كل عراقي دخل لبنان خلسة بهدف ترتيب لجوء من خلال مكتب الامم المتحدة الى أي بلد اخر مهددا بالملاحقة والسجن وبالتالي إعادة تسليمه الى السلطة العراقية والاعداد المجهولة من العراقيين في لبنان كانت تعيش كابوسا امنيا وغذائيا لا تلغيه او تخففه بطاقة اللجوء التي يمنحها مكتب الامم المتحدة للاجئين في لبنان ولا المساعدات القليلة المقدمة من خلاله التي بالكاد تبقيهم احياء، او من خلال هيئات دينية واهلية محدودة. الا ان الحكومة اللبنانية لا تعترف ببطاقة اللجوء التي يستميت الإنسان في طلبها في لبنان لأن الحصول عليها يعني بالدرجة الاولى املا كبيرا في الحصول عليها عبر المكتب التابع الى احدى الدول المستعدة لاستقباله، وهي في الغالب دول غربية.

ويقدر عدد العراقيين المقيمين في لبنان ١٩٩٢-١٩٩٦ بنحو الف شخص، وقد سفر منهم لغاية ١٩٩٩ حزيران ثماني مئة شخص. ويشكو الكثير من العراقيين التفرقة بين المسلمين والمسيحيين من قبل مسؤولي المكتب.اضافة الى الرشوة التي تصل احيانا الى خمسة وستة آلاف دولار للشخص الواحد.

وتدخل لأعداد من العراقيين الى لبنان (بالتهريب) واذا كان دخولهم يلقى تغاضيا كبيرا في السنوات الاولى من اقامتهم في لبنان. فان الامر تغير بعد عام ١٩٩٦م.

والقانون اللبناني لايعترف ببطاقة اللجوء والحاصلون يعتبرون من الداخلين خلسة وهذا يعاقب عليه القانون بالسجن من شهر الى ثلاثة اشهر قبل ان يسلم الشخص المعني الى الامن العام.

وتقول رئيسة دائرة الفئات الخاصة في الامن العام العميدة دلال رحباني ان النيابة العامة هي الجهة التي تحيل الموقوفين بعد انتهاء مدة عقوبتهم الى الامن العام بهدف تسوية اوضاع اقامتهم. وهذا يعني التدقيق في شرعية الاقامة وان ثبتت لاشرعيته يعاد تسفير المقيم. ثم ان هناك معاناة الانتظار المرة بين تقديم الطلب والحصول على موعد للمقابلة في مدة لاتقل عن ستة اشهر عدا الارجاءات المحتملة لاشهر أخرى، وقد يستأنف بالشروط نفسها. ويكون العراقي واقعاً خلال ذلك بين نار البقاء والسجن والملاحقة.

وقبل عام ١٩٩٩كان مصير المرحل اقل مأساوية، إذ كانوا يسلمونه الى سوريا، أي البلد الذي دخل منه الى لبنان ومنها الى شمالي العراق.، حيث كان بامكانه البقاء بعيدا عن قسوة النظام، او معاودة الهروب الى دولة اخرى. اما السنوات ٢٠٠٠م- ٢٠٠٢م فقد تحتم على من لا يحصل على الموافقة أن يبدأ طريق الألم..

-الحبس الانفرادي في غرفة متر × متر. ليس لها نوافذ وفيها ضوء زئبقي يبعث حرارة عالية.

-الضرب والاهانة حتى يغمى عليه في السجن.

-السباب والشتم حتى في مناداتهم الى التحقيق.

-والادهى من ذلك هو اعطاؤهم الادوية المهدئة وبكميات كبيرة لغرض التهدئة ولكن بعد حين يقطع الدواء بعد أن يصبح المحتجز مدمنا عليه لذلك ليس امامه غير الخروج من السجن والتوقيع على الرحيل.

وفي بحث اكاديمي للدكتور غيداء العراقي حول مشكلات العراقيين في لبنان. اظهرت نتائجه ان العراقيين يعانون مشاكل مختلفة. منها:

-عدم الشعور بالامن.

-سوء المعاملة التي يتلقاها العراقي واعطاؤه اقل مما يعطى الآخرون من العرب وغير العرب.

-عدم الحصول على الاقامة الشرعية.

-الشعور بالوحدة والاغتراب.

-الشعور بالاحباط.

-عدم وجود جمعية انسانية تهتم بالعراقي.

-تعرض العراقيين للاحتيال والابتزاز.

- تأثر العراقيين بالتقسيم الطائفي الشائع في لبنان.

-الحاجةالى الحب والانتماء.

في ٢/٢/ ٢٠٠٢م انضمت الحكومتان الاردنية واللبنانية الى دوامات البلاء والمحن التي كان يتعرض لها المهاجرون العراقيون في كل انحاء العالم، بعد ان اقدمت هاتان الحكومتان على خطوة مشينة اذ قامتا بتسليم اعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين على اراضيها الى الاجهزة الامنية الصدامية بعد ان شنت السلطتان حملة اعتقالات ومطاردات واسعة لاعتقال المهاجرين العراقيين.

وقد كان المسؤولون الاردنيون واللبنانيون الذين اقدموا على هذه الجريمة يعلمون علم اليقين بما سيتعرض له هؤلاء المهجرون على يد الاجهزة الامنية الصدامية من تعذيب وقمع. يهون معه الموت والاعدام.ولكنهم للاسف ضربوا كل القيم الانسانية والعربية والاسلامية عرض الحائط وخاطروا بسمعة بلديهما وعلاقتهما الطيبة مع الشعب العراقي مستقبلا من اجل مصالح انية ضيقة لا تتعدى حدود التسهيلات التجارية وتخفيضات باسعار النفط المورد إليهما من نظام صدام.

تبدأ معاناة العراقي في الاردن منذ الوصول الى المركز الحدودي والانتظار الذي يستمر ساعات طوال، حتى ايام. والاجراءات هي اكثر ما يقلق، فهي لن تتوقف عند حدود المستمسكات بل حتى المواد الغذائية بدعوى احتوائها على قطع معدنية ثمينة (ذهب او غيره).!! الكل يتعرض الى تحقيق استفزازي. فالسائق مهرب، والكاسب مخرب للاقتصاد الوطني، والاستاذ مزور، والطالب هارب من الخدمة العسكرية، ولا احد يثبت براءته الا بدفع الهدية. واذا لم يملك شيئاً عليه دفع اغلى محتويات حقيبته، واذا كانت الاخرى خاوية عليه ان يعود الى بلده. وحدهم الذين تربطهم علاقات تجارية مع ضباط المركز الحدودي، يدخلون ويخرجون بسلام امنين، مادامت الرشاوى تصل الى ارقام مذهلة، فالعراقيون الذين عصفت بهم جرائم الديكتاتورية بعيداً عن بيوتهم وعوائلهم ووطنهم وجعلتهم نهباً للجوع خاصة بعد التسعينيات، غصت بهم شوارع عمان وساحاتها.

وجولة قصيرة في هذه المدينة يعود المرء بعدها بصورة الكارثة المروعة التي لحقت بالعراقيين. عوائل تفترش الساحات العامة للنوم صيفاً وشتاء، عجائز وشيوخ قادتهم الفاقة إلى العمل على ارصفة عمان، اطفال بعمر الزهور والتعليم والتنشئة، يعرضون السجائر ويمسحون الاحذية، ومئات العراقيين يتكدسون مع حاجاتهم على الارصفة، أوان منزلية مستعملة، سجائر، بطانيات، ملابس قديمة، وأشياء اخرى.

وحين تقترب من هؤلاء المطاردين بشظف العيش، لتتملى المشهد عن قرب، تطالعك الوجوه وقد حفر بها الحزن اخاديده، أم لخمسة اطفال تعرض بضاعتها وهي اواني بيتها، مقلاة، قدر طبخ، علبة دبس. ورجل مسن وثالث ورابع، والمشهد لا ينتهي. تمتد الاجساد التي ارهقتها رحلة الصحراء بأمتداد البصر. تقول ام علي: